

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9320

الخميس، 11 أيار/مايو 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس السيدة بايرسفيل/السيدة شاندا (سويسرا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيدة زابولوتسكايا

إكوادور السيد بيريس لوس

ألبانيا السيدة داوتلاري

الإمارات العربية المتحدة السيد المزروعى

البرازيل السيد دي ألميدا فيليو

الصين السيد سون زيكيانغ

غابون السيد بيانغ

غانا السيد كوربيه

فرنسا السيدة ديم لابليل

مالطة السيدة غات

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي

موزامبيق السيد أفونسو

الولايات المتحدة الأمريكية السيد سيمونوف

اليابان السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-13320 (A)



افتُتِحَت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيسية (تكلمت بالفرنسية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

لقد طلبت ممثلة الاتحاد الروسي الكلمة.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نود أن ندلي ببيان بشأن تحفظنا حيال وجود ما يسمى بالمدعي العام لما يسمى بالمحكمة الجنائية الدولية في قاعة مجلس الأمن. ولا نفهم سبب دعوته إلى مجلس الأمن. لقد أصبحت المحكمة الجنائية الدولية دمية مطبوعة جداً في يد الدول الغربية وتعمل بناء على أوامر البلدان الغربية ومصالحها السياسية، وهي في ذات الوقت لا تنفذ القرار 1970 (2011) ولا طلبات المجلس. إن حضوره في هذا المبنى ليس عديم الجدوى فحسب، بل إنه إهانة أيضاً للمنظمة.

الرئيسية (تكلمت بالفرنسية): أحيط علماً بنقطة النظام التي أثارها ممثلة الاتحاد الروسي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للمدعي العام خان.

السيد خان (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيديتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي اليوم لتقديم إحاطة مرة أخرى إلى مجلس الأمن.

وبعد إذن المجلس، أود أن أبدأ بالإعراب عن شكري الشخصي للممثل الدائم لليبيا على وجوده في القاعة.

لقد كان لي شرف مخاطبة المجلس في تقريرتي المقدم قبل عام (انظر S/PV.9024) وعرض ما رأيت أنه حاجة آتية، أي أن يُنظر إلى المحكمة الجنائية الدولية على أنها أكبر أثراً وأكثر حدقاً وموجهة نحو تحقيق النتائج. وقد وضعت خطة عمل جديدة نأمل أن تُلبي حاجة شعب ليبيا، وتسوّغ بذلك أيضاً مطالب المجلس عندما أحال المسألة إلى المحكمة في المقام الأول. ومن المهم التذكير بأن الدافع وراء إحالة المجلس للمسألة لم يكن السياسة أو الانقسامات أو سياسات القوة. لقد كانت الحاجة إلى تحقيق العدالة للأطفال والنساء والرجال.

وخلال الأشهر الستة الماضية، أحرز تقدم كبير نتيجة لتحقيقات أكثر دينامية وتركيزاً ميدانياً - وهو نهج محدد الأهداف في التحقيقات. وأعتقد أن هناك ما يدعو إلى التفاؤل بأننا بتنا أخيراً على المسار الصحيح. وقد قام رجال ونساء مكثبي بعشرين بعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتم جمع أكثر من 500 عنصر من الأدلة من مجموعة واسعة من الأنواع - السمعية والبصرية والساتلية - بما في ذلك شهادات الشهود التي تم فحصها وحفظها.

وأدركنا أيضاً أن المحكمة الجنائية الدولية محطة محورية؛ وهي ليست محكمة عليا. ونحن نعمل في إطار مبدأ التكامل، سواء مع السلطات الوطنية الليبية في معرض ممارستها لسيادتها ومسؤوليتها الرئيسية كمسألة من مسائل القانون الدولي العام، وكذلك من خلال تقديم الأدلة إلى ست سلطات وطنية لتحقيق العدالة في محاكمها. وأعتقد أن هذا أمر يبعث على اعتزاز كبير للمجتمع الدولي، أي أن العدالة ليست حكراً على المحكمة الجنائية الدولية لأية سلطة وطنية بعينها؛ بل هي واجب كل دولة عضو في الأمم المتحدة أن تقي أخيراً، في عام 2023، بالالتزامات التي لم تبارحنا منذ محاكمات نورمبرغ.

إننا نُقرب مكتبنا وعمل رجاله ونسائه من الشعب الليبي. وقد ذكرت في تقريرتي الأخير أنني أجريت في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 أول زيارة رسمية لمدعٍ عام للمحكمة الجنائية الدولية إلى ليبيا منذ أكثر من 10 سنوات. وقدّمتُ إحاطة إلى المجلس لأول مرة من طرابلس. وقد تسارعت وتيرة هذه المشاركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونحن

ليست مذكرات التوقيف غاية في حد ذاتها، ولكنها خطوة هامة على طريق إحقاق حقوق الضحايا والناجين - وأن حياتهم مهمة لأعضاء المجلس ولنا. إن ما عانى منه العديد منهم والادعاءات التي قدموها والتي نعتقد أنها مدعومة بالأدلة تحتاج إلى تقييم من قبل قضاة مستقلين ومحايدين، إذا أردنا ألا ننكص بوعد نورمبرغ - الوعد الذي انضم إليه جميع الأعضاء الدائمين في المجلس بصوت واحد: أنه لا ينبغي أبداً أن يكون هناك وقت يتم فيه الدوس على حقوق الإنسان بشكل فاضح في أجزاء مختلفة من العالم. وبطبيعة الحال، بوصفنا المجلس والمجتمع الدولي، أماننا مجال كبير للتحسين.

وأوامر الاعتقال هي بالطبع الخطوة الأولى. كيف نحقق نتائج أكثر من أي وقت مضى؟ الشراكات أمر أساسي للغاية، فضلاً عن إدراك أنه لا أهمية مطلقاً لأي دولة ينتمي القاضي أو المدعي العام. نحن بحاجة إلى العمل بشكل وثيق مع الهيئات القضائية المستقلة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والدول الأطراف وغير الأطراف على حد سواء. لكل شخص مصلحة في العدالة. وعندما نتمكن من تبادل الأدلة مع السلطات الوطنية بالطريقة التي اتبعناها خلال فترة الأشهر الستة، فإن ذلك يمثل بادرة أمل بأننا، أخيراً، ننضج كبشر.

غير أن إحداث أثر أمر مهم. عندما كنت في ترهونة وفي مخيم كلمة في السودان، كان هناك قلق من أن الضحايا لا يتقون في مجلس الأمن أو المحكمة الجنائية الدولية. وينظر إلى الأمم المتحدة ودولها الأعضاء على أنها مجرد تشدق بالكلام لأن الضحايا لا يرون تغييراً كافياً في حياتهم. إنهم لا يرون أن حياتهم مهمة. هناك فجوة بين وعد العدالة ودعاء "لن يتكرر ذلك أبداً" وشبح مؤسسات دولية تعمل من أجلهم. يرون أنهم ما زالوا في مخيمات اللاجئين. إنهم نازحون ويعيشون في خوف في جميع أنحاء العالم. وهذا شيء يجب أن يعترف به كل فرد وعضو في المجلس ودولة عضو ومؤسسة دولية والرجال والنساء. نحن بحاجة إلى تحفيز جهودنا للقيام بعمل أفضل وبلوغ سن الرشد كجنس بشري. ولكن هناك معالم مهمة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمنا كذلك المحاكمات الوطنية في إيطاليا وهولندا، بالعمل مع وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في

نتواصل بانتظام مع السلطات الليبية، ولكن أيضاً مع المجتمع المدني والضحايا والناجين في ليبيا.

إن الشراكات هي مفتاح العدالة. وإذا أريد تبرير تعليمات المجلس ومسؤولياته وإحالاته للحالات إلى المحكمة، فإن ذلك يتطلب عملاً من الجميع وأن تدرك كل دولة أن هناك مسؤولية مشتركة، أكبر بكثير من سياسة اللحظة، ولكن تجاه الأطفال والنساء والرجال الذين يتطلعون إلى هذه الهيئة لتحقيق العدالة والدفاع عن حقوق ميثاق الأمم المتحدة على النحو الواجب. يجب أن يتفوق ذلك على السياسة والنفعية قصيرة الأجل. وقد احتضنت الشراكة تعاوناً وثيقاً جداً مع بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا التي تربطنا بها شراكة جيدة جداً وتلقت معلومات قمنا أيضاً بمراجعتها وتمحيصها بشكل مستقل. وأعتقد أن من الصواب والمناسب أن أعرب عن امتناني للممثل الخاص للأمين العام لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الذي كان دعمه حاسماً لمهمتي في العام الماضي. ولا يزال الأمر بالغ الأهمية من حيث المشاركة والقدرة على التواجد في الميدان في ليبيا.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قمنا بتسريع عملية التحول في المكتب، بما في ذلك ملف ليبيا، حيث انتقلنا إلى التخزين السحابي وبدأنا في استخدام برمجية "Relativity" كأداة جديدة قوية للاستكشاف الإلكتروني تعزز قدرتنا على استيعاب المزيد من المعلومات وتحليلها بفعالية وتقديمها إلى السلطات الوطنية، فضلاً عن توجيه التحقيقات بشكل صحيح نحو هدفها والتحقيق في أدلة الإدانة والبراءة على قدم المساواة. وقد سمح لنا ذلك بالحصول على نتائج ملموسة.

وأعلنت أننا تقدمنا بطلب للحصول على مزيد من مذكرات التوقيف في حالة ليبيا. وبوسعي أن أعلن اليوم أن أربع مذكرات توقيف قد صدرت عن القضاة المستقلين في المحكمة الجنائية الدولية. وقد طلبت فض أختامها، وسيبب القضاة في ذلك الطلب في الوقت المناسب. وبالإضافة إلى مذكرات التوقيف الأربعة في ليبيا، التي تعد دليلاً واضحاً على تجدد النشاط وزيادة التركيز، تقدمت أيضاً في الأسبوعين أو الثلاثة أسابيع الماضية بطلب للحصول على مذكرتي توقيف إضافيتين أيضاً. وهذا أيضاً أمر هام.

وبطبيعة الحال، فإن الشراكة أمر أساسي، وقد استخدمت المعارون الذين زودت جميع الدول الأعضاء مكتبتي بهم في حالات - ليس في حالة واحدة فحسب، بل في جميع الحالات. وليبيا مثال جيد على الاستفادة من تخصيص الموارد التي وفرتها للبلاد لكفالة حصولنا على النتائج التي ذكرتها فيما يتعلق بأوامر الاعتقال.

أعتقد أن لضرورة التعجيل أهميتها. لا ينبغي أن يكون لدينا شعور بأنه يمكننا أن نأخذ وقتنا لكي نحصل على نتائج. إنما يجب أن يكون لدينا شعور بالإلحاح، كما لو أن أطفالنا وأفراد أسرنا يعانون ويتوقون إلى العدالة، ويريدون معرفة مكان دفن أحبائهم. وإذا استطعنا أن نتوقف، للحظة، عن الانقسامات السياسية التي هي، للأسف، كثيرة جدا حولنا ونلتف حول أشخاص لا نعرفهم، ولن يرى الكثير منا وجوههم، ونتحد على مبادئ الإنسانية والعدالة، فسيكون ذلك لتحسين القانون الدولي، والعلاقات الدولية بشكل عام.

التكنولوجيا ليست مجرد بارقة خاطفة. القدرة على استخدام التكنولوجيا بشكل أكثر فعالية أمر مهم. لقد ذكرت النسبية والتحقيقات الإلكترونية. ولكن في عملية تحويل بنية المكتب، لدينا الآن القدرة على النسخ تلقائيا من الفيديو والصوت واستخدام التعلم الآلي والترجمة الآلية لزيادة وتيرة تحقيق النتائج وإحداث التأثير الذي يبحث عنه الكثيرون. لقد استخدمنا هذه التكنولوجيا في ليبيا.

وأعتقد أن ليبيا أساسية تماما لكل ذلك - التعاون والشراكة والثقة، التي نأمل أن تصبح أقوى ونحن نمضي قدما في ملف ليبيا - ستكون في نهاية المطاف الاختبار الحقيقي لإحالة المجلس إلينا. وفي غضون ذلك، لا يمكننا أن نتكأ. لكننا بحاجة إلى إظهار كيف ينبغي أن تكون الأمور.

وقد يكون من المفيد أن نتذكر إحدى الحوادث التي كان لها أكبر الأثر خلال أقل من عامين من عملي كمدع عام. في تشرين الثاني/نوفمبر، ذهبت إلى بلدة تدعى ترهونة، على بعد ساعتين تقريبا من طرابلس. كنت هناك مع المجتمع المحلي حول طاولة بسيطة جدا، وكانت الروايات التي استمعنا إليها لمحات سريعة عن سبب إحالة

مجال إنفاذ القانون (اليوروبول) وفريق التحقيق المشترك، الذي نحن أعضاء فيه في ملف قضية ليبيا، فيما يتعلق بالاتجار بالبشر، تلك الجريمة الفظيعة التي تشمل الاعتداء الجنسي والاستعباد الجنسي والعديد من الادعاءات الأخرى التي نلتقاها. وللدول غير الأطراف أيضا دور هام جدا تؤديه.

ذهبت مؤخرا إلى الإمارات العربية المتحدة. وقد أشدت بالسلطات الإماراتية لأنه في 1 كانون الثاني/يناير، أُلقي القبض في السودان على رجل إيريتري يبلغ من العمر 39 عاما، وهو مشتبه به رئيسي فيما يتعلق بجريمة الاتجار الفظيعة، في عملية قادتها الإمارات العربية المتحدة بشجاعة. وكان ذلك تعزيزا لأمر توقيف أصدرته مملكة هولندا. وهذا مثال على تكاتف البشرية وعلى أن القانون ليس حكرا على الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية، بل هو التزام وغراء يمكن أن يربطنا معا بطريقة ليست خلافية ولكنها أكثر تعاونا بكثير مما شهدناه في الماضي.

وقد واصلت العمل مع مكتب النائب العام والمدعي العام العسكري ووزارة العدل في ليبيا. ونحن نحاول العمل على مجالات أخرى للشراكة، مع مساعدة الليبيين على زيادة قدراتهم الذاتية وتقديم الرجال والنساء في مكنتي للمساعدة التقنية في مجالات الطب الشرعي وتحديد هوية الرفات، حيث يوجد مجال كبير للتعاون والتحسين.

وفي الأسابيع المقبلة، سيكون فريقنا مرة أخرى في ليبيا، للتواصل مع السلطات الليبية. ونأمل أيضا في إنشاء مكتب ميداني في طرابلس. هذا مهم جدا. فالعمل مع الأشخاص المتضررين ومع السلطات الوطنية ليس مجرد ممارسة شكلية. أينما كنا في العالم، تصبح العدالة ملموسة بقدر أكبر. تصبح أقرب وليست مجرد مسألة نظرية، وهذا أيضا ما نحتاجه في الوقت الحالي. بالطبع، يجب أن يكون الطموح والأمل على المدى المتوسط هو أن تقف السلطة الليبية، علم ليبيا، بقدر أكبر وراء مبدأ العدالة في الداخل. ونحن مستعدون وحريصون على العمل بشكل وثيق مع السلطات الليبية لدعم احتياجات الليبيين الذين عانوا كثيرا لفترة طويلة.

المجلس المسألة إلى المحكمة. كان هناك رجل يتحدث بكلمات بسيطة جدا، وكانت الكلمات أكثر قوة لبساطتها، خالية من أي حيلة. ووصف كيف اقتيد 15 من أفراد أسرته وقتلوا.

كانت هناك سيدة نظرت في عيني بإباء ووصفت شعور المرء عندما يتم أخذ اثنين من أطفاله منه، ولا يراها مرة أخرى. وأقول لمن لديه أطفال منا، تخيل فقط أن يتم فجأة أخذ أطفالنا بعيدا ولا نعرف أين هم. لا نعرف كيف انتهت حياتهم، أو أين دفنوا.

كان هناك رجل أثر في فعلا بقدر كبير. قال:

”لا أستطيع العيش في منزلي لأن هذا المنزل - تلك الجدران وذلك السقف - هو المكان الذي ولد فيه أطفالنا، وأطفالي ليسوا معي. لا أستطيع تحمل قضاء لحظة في منزلي. لم يعد منزلا. إنه استراجع لمشاعر حب مفقود وعدالة لم يتم الشعور بتحقيقها“.

ونرى في أجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك ليبيا، كما أخبرنا هؤلاء الضحايا، بصراحة تامة، بأنهم يسمعون مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة والمؤسسات الدولية تتحدث بكلام جيد، لكنهم لا يشعرون به. إنهم لا يشعرون بأن حياتهم مهمة لتلك المؤسسات. وأعتقد أن هذا أمر ينبغي أن يتقبل كاهلنا.

وأعتقد أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قادني هذا التركيز المتسارع الواضح والجلي، طلب وإصدار أوامر إلقاء القبض الأربعة التي ذكرتها وطلب استصدار أمرين آخرين والتركيز المتزايد على الوجود الميداني وزيادة الشعور بالإلحاح وذلك الشعور بالمسؤولية الكبيرة - أن نكون خدما للبشرية ونتذكر داغ همرشولد العظيم - إلى إدراك أن نسيان الذات والتعرض للرشق بالطوب والانتقاد أمر يستحق بالتأكيد كل هذا العناء إذا كان بإمكان المرء أخيرا أن يصبح جديرا بأن يُدعى بحق خادما للعدالة والمجتمع الدولي. وحس العطاء هذا هو الذي ينبغي أن يحفز جميع أعضاء المجلس على القيام بعمل أفضل مما نقوم به في ليبيا وفي أجزاء كثيرة من العالم. وإذا شعرنا بأننا نستطيع أن نجعل الأمور أفضل وأن نكون أكثر إبداعا ونبني شراكات معاً،

أعتقد أن هذه الإحالة، التي شهدت مثل هذا التقدم على مدى الأشهر الستة الماضية، يمكن أن يكون لها تأثير أعمق. وتحقيق ذلك يعني أن يكون من حقنا تلقي الشكر الذي قد نستحقه في نهاية المطاف. ولعل الأمر الأهم هو أنه يمكننا أن ننظر إلى الضحايا، على غرار أولئك الذين رأيتهم في تروينة وأماكن أخرى في ليبيا، دون أن نشعر بالخجل ولكن بإحساس بأننا نبذل قصارى جهدنا أخيرا لإعمال حقهم في العدالة والمساءلة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد خان على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدعي العام خان على إحاطته الممتازة والمقنعة.

أود أن أكون واضحا. وكمسألة عدالة في ظل سيادة القانون والمصالحة من أجل السلام المستدام، يجب محاسبة مرتكبي الجرائم الخطيرة على أفعالهم الخاطئة. وتقف المحكمة الجنائية الدولية، بوصفها المؤسسة المركزية لنظام العدالة الجنائية الدولية، في الخطوط الأمامية للكفاح العالمي ضد الإفلات من العقاب. وتدعم اليابان بفخر المحكمة من خلال توفير الموارد البشرية والمالية على حد سواء، ونؤكد من جديد التزامنا الثابت بذلك.

ونحيط علما بالتقدم المحرز في مسارات التحقيقات الرئيسية التي تجريها المحكمة، بقيادة مكتب المدعي العام. وعلى وجه الخصوص، سيؤدي إصدار أوامر إلقاء قبض جديدة إلى تحقيق العدالة إذا أعقبتها إجراءات مناسبة دون تأخير. وعلاوة على ذلك، بدأ تعاون المحكمة الإيجابي مع السلطات الوطنية ذات الصلة يؤدي ثماره الملموسة في مكافحة الجرائم ضد المهاجرين، التي أصبحت مصدرا رئيسيا لانعدام الأمن والاضطرابات في المنطقة وخارجها. وما زلنا نولي اهتماما وثيقا لتلك الحالة البغيضة المستمرة وندعم الجهود الرامية إلى محاسبة مرتكبي هذه الفظائع. ونسلم أيضا بأن المكتب أحرز تقدما بشأن المبادئ الرئيسية لتجديد العمل التي أعلن عنها في نيسان/أبريل من العام الماضي. ومن

للتحقيق، بما في ذلك إصدار أوامر إلقاء قبض جديدة عن الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتلك خطوات هامة لتحقيق العدالة للشعب الليبي. ونحن ممتنون لمكتب المدعي العام وللذين دعموه على الجهود المتجددة خلال هذه الفترة. ونشكر حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا على تسهيل أول زيارة رسمية لمدع عام للمحكمة الجنائية الدولية إلى ليبيا منذ أكثر من 10 سنوات.

وسيكون استمرار حكومة الوحدة الوطنية وجميع السلطات الليبية الأخرى ذات الصلة في تقديم الدعم للتحقيق، بما في ذلك عن طريق توفير الوثائق، أمراً في غاية الأهمية لاستمرار إجراء التحقيقات بنجاح.

ونرحب بزيادة التفاعل مع الشهود والناجين وجمع أدلة مستقاة من شهادات الشهود. وأشكر البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا على تبادل خبراتها وتعزيز عمل المدعي العام لتسجيل تجارب الشعب الليبي. وبعد انتهاء بعثة تقصي الحقائق، نشجع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمفوضية السامية لحقوق الإنسان على مواصلة هذا التعاون للمساعدة في توثيق وحماية الأدلة على الجرائم الخطيرة.

إن هذه فرصة سانحة في ليبيا. وتكتسي العدالة الانتقالية أهمية حيوية للأمن والاستقرار على المدى الطويل وينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من العملية السياسية. والمحكمة الجنائية الدولية أداة حيوية للمساعدة في تحقيق العدالة في ليبيا من خلال إجراء تحقيق شفاف وعادل. وأحث جميع الأطراف على العمل معاً لحماية حقوق الإنسان وكفالة إمكانية تحقيق العدالة عند وقوع الجرائم، بما في ذلك من خلال التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وتسليم الأفراد الصادر بحقهم أوامر إلقاء قبض.

في الختام، لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع مكتب المدعي العام والسلطات الليبية للبناء على ذلك الزخم وتسريع التقدم نحو العدالة. وأود أن أشدد على دعمنا الكامل لعمل المحكمة الجنائية الدولية في سعيها لتحقيق العدالة لضحايا أفظع الجرائم، أينما وقعت.

السيد سيمونوف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):
أشكر المدعي العام خان على إحاطته لمجلس الأمن بشأن عمل المحكمة الجنائية الدولية المتعلق بالحالة في ليبيا.

المشجع أن نسمع عن التعاون المستمر من جانب السلطات الليبية وزيادة تفاعل المحكمة مع الضحايا والمجتمع المدني. ونحن مقتنعون بأن تعزيز التعاون مع تلك الجهات الفاعلة لن يساعد التحقيقات فحسب، بل سيسهم أيضاً في كسب الدعم العام وتحقيق مصالحة طويلة الأمد في المنطقة. ونحيط علماً بجهود المحكمة الجنائية الدولية الرامية إلى إنشاء مكتب اتصال في طرابلس في ذلك الصدد.

ومع ذلك، فمن المؤسف أننا لم نشهد بعد تقدماً كبيراً في التحقيق في أعمال العنف التي وقعت في عام 2011، بما في ذلك إحرار تقدم في محاكمة سيف الإسلام القذافي. ونتطلع إلى رؤية المحكمة تعجل بتلك العملية. ويعتمد نجاح المحكمة أيضاً على تعاون الدول. ومن دون مساعدتها، لا يمكن للمحكمة أن تعمل بفعالية.

ويجب أن نتذكر أن المجلس نفسه هو الذي قرر بالإجماع إحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة. ولم يكن اتخاذ القرار 1970 (2011) هدفاً، بل كان نقطة انطلاق. وينبغي ألا تقتصر مهمتنا على مجرد الاستماع إلى المدعي العام كل ستة أشهر وتقديم تقارير إلى عواصمنا. فالمجلس مسؤول عن كفالة التنفيذ الكامل لقراراته. ويجب أن ندع المحكمة تفي بولايتها. واليابان على استعداد لمواصلة التعاون مع الدول الأعضاء ذات الصلة وستواصل دعمها الثابت للأنشطة الهامة للمحكمة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكر المدعي العام كريم خان على إحاطته القوية اليوم وعلى تقريره الخامس والعشرين عن الحالة في ليبيا. وتقدم المملكة المتحدة دعمها الكامل للتحقيقات الجارية للمدعي العام تمثيلاً مع القرار 1970 (2011). ونرحب بكل من الإحاطة والتقرير بوصفهما دليلاً على الشفافية التي يتسم بها. ونرحب أيضاً بمشاركة ممثل ليبيا في هذه الجلسة.

ويسرنا أن نسمع عن التعجيل بتحقيق المحكمة الجنائية الدولية والتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الجديدة المبينة في التقرير الثالث والعشرين للمدعي العام المقدم إلى المجلس. ونلاحظ النتائج الملموسة

لا يزال هناك الكثير مما يتعين فعله. نحض السلطات الليبية على بذل المزيد من الجهد لدعم وتعزيز جهود المساءلة، وتعزيز التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك ضمان مثل الأشخاص الذين صدرت بحقهم أوامر اعتقال أمام العدالة في أقرب وقت ممكن.

وتتوه الولايات المتحدة مع الامتتان بالتعاون الوثيق والمثمر بين مكتب المدعي العام وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. نرحب أيضا بتعاون المحكمة الجنائية الدولية مع البعثة المستقلة لنقصي الحقائق في ليبيا التابعة لمجلس حقوق الإنسان، ونشيد بعملها في توثيق تقارير الاعتقالات التعسفية والقتل خارج نطاق القضاء والتعذيب والاغتصاب والاسترقاق والاستعباد الجنسي والبقاء القسري. ونلاحظ أن بعثة نقصي الحقائق وجدت أسبابا معقولة تحملها على الاعتقاد بأن جرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت ضد الليبيين. ترحب الولايات المتحدة بالاتصالات المتزايدة مع الضحايا ومنظمات المجتمع المدني في ليبيا باعتبارها حاسمة لتحقيق العدالة للضحايا الذين انتظروا وقتا طويلا جدا لكي يُستمع إليهم. يستحق الضحايا والناجون العدالة، التي يمكن أن تصبح قوة استقرار متينة لمستقبل ليبيا.

ما زلنا نعتقد أن إنهاء حالة عدم اليقين السياسي وتعزيز المساءلة في ليبيا ستتغرقان وقتا طويلا في معالجة عدم الاستقرار المزمع الذي لا تزال البلاد تواجهه، بما في ذلك تعبئة الجماعات المسلحة. ستستمر انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ما لم يتم اتخاذ خطوات ذات مغزى لمعالجة عدم الاستقرار المزمع في ليبيا. وتتمثل الخطوة الحاسمة نحو السلام والاستقرار في انسحاب جميع الجماعات المسلحة والمرتبقة من ليبيا بدون مزيد من التأخير، بما يتماشى مع القرار 2656 (2022) واتفاق وقف إطلاق النار الليبي المبرم في تشرين الأول/أكتوبر 2020. إن الشعب الليبي يستحق الاستقرار والعدالة، ونحن ندعم جهود المحكمة الجنائية الدولية للمساعدة في تحقيق العدالة لشعب ليبيا.

السيد كوربيه (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى المتكلمين السابقين في شكر السيد كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية

إن للمحكمة الجنائية الدولية دورا مهما في نظام العدالة الدولي، ويؤدي عملها في ليبيا دورا حاسما في دعم سعيها الجماعي لتحقيق المساءلة والسلام والأمن. وتشيد الولايات المتحدة بالتفاني الاستثنائي لموظفي المحكمة والجهود المتواصلة التي تبذلها المحكمة لتحقيق مع أولئك الذين يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية عن الفظائع البشعة المرتكبة ضد الشعب الليبي منذ شباط/فبراير 2011 ومقاضاتهم.

ويُظهر التقرير الأخير للمدعي العام المقدم إلى المجلس إحراز تقدم كبير في الأشهر الستة الماضية. وقد أُرست أنشطة التحقيق والتعاون التي يضطلع بها مكتب المدعي العام - بما في ذلك إفاد العديد من بعثات التحقيق إلى ليبيا ووضع سياسة استباقية للتعاون مع السلطات الليبية والدول الثالثة والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين - أسس المساءلة في مواجهة التحديات المستمرة في ليبيا وفي بيئة عمل صعبة. ونلاحظ على وجه الخصوص إصدار العديد من أوامر إلقاء القبض، بما في ذلك بعض الأوامر التي لا تزال مختومة.

نشيد أيضا بمكتب المدعي العام على التزامه بزيادة التعاون والمشاركة مع الشهود والضحايا والمجتمع المدني، وعلى التقدم الكبير الذي أحرزه في تحقيقاته. ونرحب بالنهج الاستراتيجي الذي يتبعه المدعي العام في عمل متجدد فيما يتعلق بالحالة في ليبيا. وتهنئ الولايات المتحدة أيضا مكتب المدعي العام على دوره في إلقاء القبض على مشتبه فيه في كانون الثاني/يناير، وكان مطلوبا للسلطات الهولندية لارتكابه جرائم وحشية ضد المهاجرين، وتنتهي على الإمارات العربية المتحدة لدورها في القبض عليه. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء مصير المهاجرين، بمن فيهم النساء والأطفال الذين تعرضوا للعنف الجنسي وما زالوا يتعرضون لسوء المعاملة. ونحث السلطات الليبية على اتخاذ تدابير ذات مصداقية لتفكيك طرق الاتجار والتهرب.

يشجعنا التقدم المحرز في مناقشات المحكمة الجنائية الدولية مع السلطات الليبية لتعزيز الوجود طويل الأجل لموظفي المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك عن طريق فتح مكتب اتصال في ليبيا كوسيلة رئيسية لتعزيز التعاون مع السلطات الوطنية والضحايا. ومع ذلك،

الشهود الإضافيين ذوي الصلة بالتحقيقات. ونشيد بالمكتب لانتقاله إلى استخدام نظام النسيبة، وهو نظام جديد لإدارة الأدلة يستخدم الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والذي سيعمل على تحديث وتعزيز قدرات الفريق في مجال التحقيق والتحليل.

وبينما نشدد على العلاقات الإيجابية بين مكتب المدعي العام والسلطات الليبية المختصة، نحض حكومة ليبيا على ضمان التعاون الكامل من جانب جميع السلطات الوطنية ذات الصلة مع مكتب المدعي العام، وفقا للقرار 1970 (2011)، بما في ذلك من خلال توفير الوثائق ذات الصلة بتحقيقات المحكمة الجنائية الدولية. نرحب بالدعم الذي قدمته الحكومة فيما يتعلق بزيارة المدعي العام إلى ليبيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

ثالثا، خلال آخر إحاطة إعلامية أمام المجلس (انظر S/PV.9187)، أبرزت غانا أهمية حماية الشهود قبل عملية المحاكمة وأثناءها وبعدها. يسعدنا أن نلاحظ أن مكتب المدعي العام قد اتخذ تدابير لتمكين الضحايا والشهود والمجتمعات المتضررة من خلال تعزيز وجودهم في المنطقة وزيادة الاتصال مع الضحايا وجمعيات الضحايا وممثليهم ومنظمات المجتمع المدني الأخرى بشأن الحالة في ليبيا.

وتعتقد غانا أن النهج الاستراتيجي المتجدد، الذي زاد من المشاركة، سيثري التحقيقات، ويوفر إمكانية الوصول إلى الأدلة والشهود المحتملين، ويكفل إطلاع الفريق على التطورات الراهنة في الميدان. إن الجهود المتواصلة التي يبذلها المكتب لزيادة تعزيز المشاركة مع الضحايا والشهود والمجتمعات المتضررة الليبية وغير الليبية، داخل ليبيا وخارجها، جديرة بالثناء. ونغتنم هذه الفرصة لندعو المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدة نفسية وتأهيلية فعّالة للضحايا في جميع أنحاء ليبيا.

أخيرا، تلاحظ غانا مع التقدير استمرار التعاون الوثيق مع البلدان والوكالات الأخرى والذي أدى مؤخرا إلى إلقاء القبض على اثنين من المشتبه فيهم الرئيسيين وتسليمهما من إثيوبيا إلى هولندا وإيطاليا لارتكابهما جرائم ضد المهاجرين واللاجئين. ونغتنم هذه الفرصة لشكر

الدولية، على التقرير الذي قدمه من فوره إلى مجلس الأمن، وأن أعرب عن شكري للسفير طاهر السني، ممثل ليبيا، على مشاركته في هذه الجلسة.

أود في مستهل بياني التشديد على ثقة غانا الكبيرة في المدعي العام ومكتبه، حيث أن المدعي العام، في أي وقت يخاطب فيه المجلس، يظهر مهنيته وتفانيه والتزامه بواجب إنهاء الإفلات من العقاب. وفي ذلك الصدد، نعرب عن دعمنا لجهوده.

فيما يتعلق بالمسائل الموضوعية الواردة في التقرير، تود غانا أن تبرز النقاط الأربع التالية.

أولا، نلاحظ الجهود والخطوات المستمرة التي يتخذها مكتب المدعي العام لإقامة حوار معزز مع السلطات الليبية في تنفيذ مبدأ التكامل من خلال المساهمة بهمة في التحقيقات التي تجريها وكالات إنفاذ القانون المحلية في ست دول أطراف في الجرائم الدولية المرتكبة في ليبيا. بما في ذلك ضمن الفريق المشترك المعني بالجرائم التي تؤثر على المهاجرين. ومن شأن ذلك النهج أن يبني قدرات المؤسسات الليبية على إجراء محاكمات وطنية للمتهمين.

وترحب غانا بالنتائج الإيجابية للنهج المتجدد نحو التكامل الذي اتبعه المكتب في هذه الحالة، بما في ذلك قيام السلطات الوطنية المعنية باعتقال ومحاكمة المشتبه فيهم الرئيسيين المرتبطين بالجرائم المرتكبة ضد المهاجرين في ليبيا. ويسرنا أيضا أن نلاحظ أن هذا التعاون أدى إلى إجراء 17 مقابلة بالاشتراك بين المكتب ومحققين من وكالة محلية لإنفاذ القانون. ولن يؤدي ذلك إلى بناء القدرات فحسب، بل سيوفر أيضا، كما ورد عن حق في التقرير، الموارد ويمكن من التبادل المباشر للمعرفة والخبرة.

ثانيا، فيما يتعلق بالتعاون مع السلطات الليبية المختصة، نلاحظ مع التقدير أن التعاون والشراكة الأكبر بين المكتب وليبيا لا يزالان يشكلان ركيزة أساسية لعمل المكتب بشأن الحالة الليبية. وتجدر الإشارة إلى الاستمرار في تعزيز التعاون الممتاز مع البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، وتعزيز تحقيقات المكتب ودعم عملية تحديد

الجناية الدولية والسلطات الليبية إلى إجراء تحقيق كامل في تلك الجرائم المروعة وتقديم الجناة إلى العدالة. ونؤيد أيضا افتتاح مكتب للمحكمة في طرابلس، والذي نعتقد أنه سيساعد على زيادة التعاون.

إن المساءلة أمر بالغ الأهمية لإنهاء الانتهاكات ومنعها في المستقبل. ويجب أن نستمع إلى مطالبات الشعب الليبي بتحقيق العدالة وأن ندعم التعاون بين المحكمة والسلطات الليبية من أجل تحقيق العدالة. ونأسف لاستمرار انعدام الأمن والحرمان من الوصول إلى الوثائق ومسارح الجريمة، مما يقوض التحقيقات.

نحن ندعم خريطة الطريق للمساءلة في ليبيا ونرحب بالانخراط مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمستشار الخاص للأمن العام. ونشجع مكتب المدعي العام على مواصلة تعزيز برامج دعم الضحايا والشهود والانخراط الوثيق مع المجتمعات المتضررة ومنظمات المجتمع المدني.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشدد على أهمية وضع حد للإفلات من العقاب كشرط مسبق لإحلال السلم والأمن الدائمين في ليبيا. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس أن يواصل دعم عمل المحكمة الجنائية الدولية وفقا للتكليف الصادر لها.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطته. وأنوه بحضور سعادة السيد طاهر السني، الممثل الدائم لليبيا، في هذه الجلسة.

وترحب موزامبيق بالعمل الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية بموجب ولاية مجلس الأمن. ونسلط الضوء على الدور الحاسم للمحكمة في مكافحة إفلات مرتكبي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية من العقاب. إن المحكمة تقدم من خلال مساءلة الجناة إسهامها الرئيسي في تعزيز السلم والأمن. ونحن على ثقة بأن المحكمة ستواصل مساعدة الشعب الليبي في جهوده الجماعية لتعزيز السلام والمصالحة والاستقرار في ليبيا.

حكومة الإمارات العربية المتحدة ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في إنفاذ القانون (اليوروبول) على دعمهما. وندعو السلطات الليبية المختصة إلى احترام حقوق الإنسان للمهاجرين وحمايتهم وفقاً للقانون الدولي. لذلك نشجع مكتب المدعي العام على مواصلة تدابير التعاون الاستباقي مع السلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية، مثل اليوروبول، من أجل دعم الجهود المحلية للتحقيق في الجرائم التي يُزعم ارتكابها ضد المهاجرين ومقاضاة مرتكبيها، وذلك على النحو الذي أبرزه التقرير.

وفي الختام، تعرب غانا عن تقديرها لكيانات الأمم المتحدة، بما فيها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والبعثة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ليبيا، اللتان قدمتا الدعم لمكتب المدعي العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الختام، نشجع مكتب المدعي العام على الاضطلاع بولايته من خلال تقديم مرتكبي الجرائم الوحشية في ليبيا إلى العدالة من أجل توفير العون لأسر الضحايا.

السيدة داوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر المدعي العام خان على عمله الممتاز وعلى إحاطته لنا اليوم، وفقاً للقرار 1970 (2011). إننا نؤيد بالكامل المدعي العام خان في النهوض بمهمة المحكمة الجنائية الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب أينما ينشأ. كما نرحب بممثل ليبيا في هذه الجلسة.

ونشيد بالتقدم الملموس المحرز في تنشيط التحقيقات؛ وإصدار أوامر الاعتقال؛ وجمع أدلة القضايا وإنشاء لجنة معنية بالجرائم الخطيرة، مثل الاحتجاز غير القانوني والقتل والتعذيب والاعتصاب والجرائم الجنسانية. ومع ذلك، لا تزال حماية الشهود وضحايا الجرائم المروعة تشكل تحدياً. إننا نشجع مكتب المدعي العام على مواصلة جمع الأدلة عن الجرائم المزعومة المرتكبة خلال الصراع، وخاصة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال.

لقد صدمتنا الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين في ليبيا، الذين لا يزالون يعانون من انتهاكات جسيمة مرتكبة مع الإفلات التام من العقاب. وتشمل هذه الانتهاكات الجسيمة التعذيب والاحتجاز في ظروف مهينة وإساءة معاملة النساء والأطفال. إننا ندعو المحكمة

والعشرين، عملاً بقرار مجلس الأمن 1970 (2011). ونرحب أيضاً بحضور ممثل ليبيا في هذه الجلسة.

كما أشرنا مراراً وتكراراً، فإن المحكمة الجنائية الدولية، وهي المحكمة الجنائية الدولية الدائمة الوحيدة ذات الطابع العالمي، تضطلع بدور أساسي في مكافحة إفلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب وتلبية ما أعرب عنه الضحايا من ضرورة تحقيق العدالة، مما يسهم في سلامة النظام الدولي القائم على القانون. وستواصل فرنسا، تمسحاً مع موقفها الثابت، دعم العمل الذي تضطلع به المحكمة من خلال تقديم الدعم السياسي والمالي والتشغيلي والبشري. ويشكل التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي العام فيما يتعلق بالحالة في ليبيا مؤشراً إيجابياً.

إن السبيل الوحيد للتأكد من فعالية مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في ليبيا يكمن في التعاون النشط بين المحكمة والسلطات الوطنية، بما في ذلك في الميدان. وقد أتاحت الزيارة التي أجراها المدعي العام إلى ليبيا في تشرين الثاني/نوفمبر فرصة لتعزيز ذلك التعاون. وتجدر الإشارة بتعزيز بعثات الفريق المشترك لليبي والرغبة في إنشاء مكتب اتصال تابع للمدعي العام في طرابلس. وترحب فرنسا بكون هذا الوجود المعزز في ليبيا قد مكّن مكتب المدعي العام من تحقيق قدر أكبر من التواصل مع الضحايا والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة. ونواصل تشجيع السلطات الليبية على التعاون الكامل مع المكتب، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على الوثائق اللازمة للتحقيقات أو تلبية طلبات المساعدة التي يقدمها المكتب.

ومن الجلي، ولكن يجدر تكراره - أنه يجب التحقيق في أخطر الجرائم المرتكبة في ليبيا منذ عام 2011 ومقاضاة مرتكبيها. ويشمل ذلك الجرائم التي ارتكبتها داعش والجرائم المرتكبة ضد المهاجرين واللاجئين. وفي ذلك الصدد، تشكل المساعدة التي تقدمها المنظمات الدولية والإقليمية فضلاً عن ممثلي المجتمع المدني في ليبيا إلى مكتب المدعي العام مساعدة قيّمة.

ومما يبعث على التفاؤل قيام السلطات الوطنية المعنية باعتقال ومقاضاة المشتبه بهم الرئيسيين فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد

ونشير في هذا الصدد إلى أن مجلس الأمن قد أحال في عام 2011 الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وذلك من خلال القرار 1970 (2011). إن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة في ليبيا هي السبب الرئيسي لذلك القرار. وإزاء تلك الخلفية فإنه من المناسب والمهم أن يقيم مجلس الأمن ما تم إنجازه حتى الآن في تنفيذ القرار المذكور آنفاً. ويجب توجيه تفكيرنا نحو النتائج فيما يتعلق بتعزيز السلام الدائم في البلد.

ونحن نرى أن التحقيقات التي تجريها المحكمة تهدف إلى محاسبة المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان لصالح الشعب الليبي وعملية السلام الليبية. ويجب أن يقود الليبيون أنفسهم هذه العملية وأن يمتلكوها.

وفي هذا السياق، نفهم أن هناك حاجة إلى إعطاء أهمية لدور النظام القضائي وآليات المصالحة الوطنية. والمحكمة الجنائية الدولية تعمل على أساس المبدأ الذهبي للتكامل. وهذا يستدعي تعزيز دور القضاء الليبي، بحيث تتم محاسبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية وتحقيق العدالة كجزء من عملية تعافي الضحايا والمتضررين. ولذلك نشيد بالمعالم الهامة المبينة في تقرير المدعي العام للمحكمة، وخاصة فيما يتعلق بمساهمة مكتبه في التحقيقات التي يجريها القضاء الليبي. ونود أن نضم صوتنا إلى الأصوات الداعية إلى اتخاذ إجراءات أكثر فعالية للتصدي للجرائم المرتكبة ضد المهاجرين.

إن تقرير المدعي العام يتيح فرصة ممتازة للانخراط البناء مع السلطات الليبية.

ومن جانبنا، فإن دورنا هو تشجيع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على الحفاظ على حوار فعال مع السلطات الليبية والجهات صاحبة المصلحة من أجل تهيئة الظروف لإيجاد طريقة بناءة للمضي قدماً، مع مراعاة أن يكون الهدف من كل ذلك تحقيق السلام والعدالة في ليبيا.

السيدة ديم لابليل (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): باسم وفد بلدي، أود أن أشكر المدعي العام كريم خان على عرض تقريره الخامس

الأمنية الليبية الفاعلة بإعادة توحيد الجيش الليبي وتأمين الانتخابات. ويشكّل ذلك مصدرا للأمل.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم فرنسا الثابت لمكتب المدعي العام والمحكمة الجنائية الدولية بأكملها فضلا عن موظفيها.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية):

يجتمع مجلس الأمن اليوم للاستماع إلى إحاطة أخرى يقدمها من يُسمى بالمدعي العام لما تُسمى بالمحكمة الجنائية الدولية. لقد أظهرت هذه الهيئة، مرة أخرى، عدم احترامها للمجلس عندما قدمت وثائق شكلية جوفاء تحت ستار تقارير عن تحقيقات تجريها. وتتلخص هذه الوثائق دوما في قائمة من الأعداء الجديدة عن مواصلة التقاعس عن العمل وعدم تنفيذ طلبات مجلس الأمن. والوثيقة الأخيرة ليست استثناء.

إن المحكمة، كونها مؤسسة ميسرة للغاية ولا علاقة لها بإقامة العدل، لا تعمل على تنفيذ القرار 1970 (2011). فقد نفذت مهمتها الرئيسية على المسار الليبي بالفعل في عام 2011. وبالأمر طرح سؤال حول ماهية المساهمة الملموسة التي قدمتها المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بليبيا، لذا اسمحو لي أن أذكر متى قُدمت تلك المساهمة.

لقد كانت المحكمة الجنائية الدولية متواطئة حتى أذنيها في العدوان العسكري الذي شنته منظمة حلف شمال الأطلسي (الناطو) على ليبيا، خدمة لمصالح الغرب الجماعي. وقد أسفرت الحملة التي شنها التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد الدولة التي كانت مزدهرة ذات يوم عن تدمير كامل لكيان الدولة واندلاع حرب أهلية طويلة الأمد - ما بين هدوء واشتعال - أودت بحياة مئات الآلاف من الليبيين العاديين. وعانت ليبيا من خسائر اقتصادية فادحة وانتكست تتميتها عقودا. ولا تزال بلدان المنطقة تعاني من التهديد الإرهابي الناجم مباشرة عن تلك الأحداث. إننا نشهد كارثة حقيقية للمحكمة الجنائية الدولية صلة مباشرة بها.

لقد كلف الغرب المحكمة بحياكة غطاء، ورقة توت تستر عورة العدوان العسكري الذي شنه الناو بدون مبرر أو سابق استقزاز. وكان

المهاجرين في ليبيا، بما في ذلك استنادا إلى المعلومات والأدلة والمبادئ التوجيهية التي قدمها مكتب المدعي العام. وفي ذلك الصدد، نشيد بمختلف كيانات الأمم المتحدة، بما فيها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والبعثة المستقلة لنقصي الحقائق في ليبيا، التي قدمت دعما كبيرا للمكتب.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر دولة الإمارات العربية المتحدة على التزامها بدعم المحكمة الجنائية الدولية.

وتواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الإبلاغ عن حالات اختفاء قسري واحتجاز تعسفي وسوء معاملة في مراكز الاحتجاز الرئيسية. وقد جمع المكتب أيضا أدلة دامغة تؤكد ارتكاب جرائم من قبيل الاحتجاز غير القانوني والقتل والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والاغتصاب وغير ذلك من أشكال الجرائم الجنسية والجنسانية في مراكز الاحتجاز. ونشعر بقلق بالغ إزاء حالات الاحتجاز التعسفي وظروف الاحتجاز اللاإنسانية. ولذلك نشجع السلطات المسؤولة عن مراكز الاحتجاز المعنية على أن تسمح للمراقبين والمحققين الدوليين بزيارتها من دون تأخير. ونرفض بالمثل حالات الاختفاء القسري والعنف الجنسي التي أبلغ عنها المكتب.

وأود أن أدلي بملاحظات وتعليقات أوسع نطاقا حول الحالة السياسية في ليبيا. إننا نحث جميع الجهات صاحبة المصلحة على الالتزام بتمتع ليبيا بالسيادة والوحدة والاستقرار والديمقراطية. فذلك أمر ضروري للبلد ومن أجل الاستقرار الإقليمي. وتعزيزا لذلك الهدف، يجب استعادة الشرعية للمؤسسات السياسية من خلال إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية في جميع أنحاء البلد تتسم بشمول الجميع والمصادقية والشفافية. وتؤكد فرنسا من جديد دعمها للممثل الخاص عبد الله باتيلي فيما يبذله من جهود لتحقيق ذلك الهدف في عام 2023.

وعلى الصعيد الأمني، ترحب فرنسا بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020، الذي تحقق برعاية اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ورئيسي الأركان وجميع الجهات الأمنية الفاعلة وبتشجيع من الممثل الخاص للأمن العام. وقد تعهدت الجهات

اهتمام بجرائم الحرب التي ارتكبتها منظمة حلف شمال الأطلسي خلال غزو ما سمي بالتحالف الدفاعي المحض للجماهيرية العربية - لم يكن لها أن تخالف أسيادها، أليس كذلك؟ ولا هي أعارت أي اهتمام على الإطلاق لمذبحة القذافي. ومن الواضح أن المحكمة الجنائية الدولية تعتقد أن الإجهاد خارج نطاق القضاء على القادة غير المرغوب فيهم أمر طبيعي.

وبشكل عام، كان الوضع في ليبيا دليلاً حياً على أن ما يسمى بالعدالة في المحكمة الجنائية الدولية بها مفتاح تشغيل. فبإشارة من الغرب، تبدأ في غضون أيام في ترديد الأراجيف وتلفيق القضايا، وتوقف بنفس السرعة أي نشاط يشكل إزعاجاً لأسيادها عند أول صيحة من واشنطن. فلم تكد الولايات المتحدة تفرض عقوبات على المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية وقضاتها حتى أغلقت على الفور التحقيقات الأولية في جرائم الحرب التي ارتكبتها الأمريكيون والبريطانيون وغيرهم من أعضاء الناتو في أفغانستان والعراق. وكانت نتيجة ذلك مقتل مئات الآلاف من المدنيين ولا وجود لجناة. إن المحكمة الجنائية الدولية بطل حقيقي في كنس الأفعال الشريرة التي يقترفها رعاتها تحت البساط.

وقد ذهب مقدم إحاطة اليوم السيد خان، وهو مواطن بريطاني، إلى حد اختراع مصطلح خاص لها - وهو العدول عن إيلاء الأولوية. إن فن الجملال اللفظي هو هواية أنجلو سكسونية بامتياز. لماذا نتكلم عن حماية شخص بينما يمكننا التكلم عن العدول عن إيلاء الأولوية وننسى الأمر برمته؟ مفيد جداً، أليس كذلك؟ وربما يكون هذا أفضل مثال على فهم من الذي يحدد حقاً أولويات هذه المحكمة العميلة ومدعيها العام المروض.

ولذلك السبب لم نفاجأ بتقليد النشاط على مدى عقود بشأن الأوضاع في ليبيا ودارفور الذي أحاله مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية. فقد تحققت الأهداف السياسية لكنها لم تكن مهمة مطلقاً بالعدالة. والآن قل اهتمامها، لأنها تلقت مهمة جديدة من الغرب الجمعي وتعمل بجد عليها بالطريقة التي تجيدها، بحقائق واتهامات ليست مزيفة فجة لا أساس لها من الصحة فحسب، بل إنها ببساطة

من المقرر أن يتحقق ذلك عن طريق تجريد القيادة الليبية بصفة عامة والسيد القذافي بصفة خاصة من الإنسانية. وقد تعامل المدعي العام السابق مورينو أوكامبو مع هذه المهمة بطريقة خلاقية. ففي غضون ثلاثة أيام فقط، وضع ما يسمى بلائحة اتهام الزعيم الليبي، استناداً إلى وقائع مزورة تزويراً فجاً. ويتعلق الاتهام الأول بتوريد الفياغرا للوحدات التي تتقدم في طرابلس من أجل تحفيز قدرة الجنود على ارتكاب عمليات اغتصاب جماعية. أما الاتهام الثاني فقد كان استخدام مرتزقة غامضين ذوي بشرة داكنة لارتكاب فظائع لم يكن الجيش النظامي قادراً عليها.

إن النظر إلى الوراء وتذكر هذه الأحداث يتخطيان حقا حدود ما يمكن للعقل تصوره. ولا يزال من الممكن العثور على شبكة الإنترنت على بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، الذي تحدث فيه ببراعة وبدون خجل عن هذه الفظائع، بينما يظهر مبنى الأمم المتحدة خلفه. وكما نعلم، تبين أن هذه الاتهامات محض أكاذيب؛ حتى أن المنظمات غير الحكومية الغربية دحضتها. فكانت الفضيحة تختمر وكان لا بد من إخماد النيران.

ولذلك سارعت المحكمة الجنائية الدولية إلى تشكيل لجنة تحقيق داخلية. بيد أننا لا نعرف شيئاً عن نتائج الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة أو عن الأشخاص الذين حُملوا المسؤولية عن تلك الاتهامات الباطلة ونتيجة لذلك، دمر البلد، وأعدم زعيمه من دون محاكمة ولم تتم إدانة أي شخص. ويظهر أن الحقائق المزيفة في المحكمة الجنائية الدولية هي من صنع نفسها في أفضل تقاليد "من المرجح جداً".

لقد أصبحنا على دراية بما حدث بعد الأداء المخزي فيما يتعلق بالتعامل مع القذافي خلال السنوات الـ 12 التي ظل يستمع فيها مجلس الأمن بانتظام إلى تقارير عن سبب عدم فعل المحكمة الجنائية الدولية أي شيء. وبعد تنفيذ المهمة التي حددها الغرب، انتقلت المحكمة الجنائية الدولية إلى تقليد بطيء للنشاط التحقيقي والقضائي المتعلق بالبلد المعني. والقصص حول نوع ما يسمى بأوامر الاعتقال السرية هي مثال جيد على ذلك التكتيك. ولم تبد المحكمة الجنائية الدولية أي

السمعة. فقد كانت مصحوبة دائما ببيان مفاده أن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لا يمكن أن يمتد إلى مواطني الدول التي ليست أطرافا في النظام الأساسي. ومن الصعب الاختلاف مع الولايات المتحدة حول هذه النقطة. بيد أن الولايات المتحدة غيرت موقفها بسرعة وتؤيد الآن محاكمة المحكمة الجنائية الدولية لمواطني بلدان ثالثة ليست أطرافا في النظام الأساسي. لكن من الواضح أن هذا ينطبق ما دام أنهم ليسوا من مواطني الولايات المتحدة أو حلفائها. وكما يعلم المجلس، سنت الولايات المتحدة قانونا بشأن المحكمة الجنائية الدولية لا يزال ساريا ولم يلغ، على الرغم من كل الخطاب السياسي للإدارة الحالية. إنه يعرف في الأوساط القانونية باسم قانون غزو لاهاي لأنه لا يحظر التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية فحسب، بل يسمح باستخدام أي وسيلة، بما في ذلك القوة، لتحرير الأمريكيين الذين تحتجزهم المحكمة. والنتيجة هي أن الولايات المتحدة نفسها لا تخضع للمحكمة الجنائية الدولية ولكنها لن تسمح للآخرين بالانسحاب من نظام روما الأساسي. ولكن تلك التكتيكات لا يمكن أن تنجح إلى الأبد. وستحرر البلدان النامية نفسها من برائن المحكمة الجنائية الدولية، التي ستجد مكانها الصحيح في مزبلة التاريخ، كمثال ساطع على ما يمكن أن تصبح عليه أسمى تطلعات المجتمع الدولي إذا سحقت تحت عجالات النفعية السياسية.

ونود أن نشدد على أن المحكمة الجنائية الدولية، من حيث المبدأ، بوصفها هيكل دمية مسيسا، وعلاوة على ذلك هيكل أنشئ على أساس معاهدة وقعها عدد محدود من البلدان، ينبغي ألا تكون قادرة على التدخل في الأداء الطبيعي للأمم المتحدة وهيئاتها. وينبغي ألا يذهب فلس واحد من ميزانية منظمنا العادية إلى هذه المحكمة الدمية. ونطالب الأمين العام برصدها بدقة.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على إحاطته بشأن تقرير المحكمة الـ 25 عن الحالة في ليبيا. كما أرحب بالممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

في البداية، أود أن أعيد التأكيد على مشاركة البرازيل الطويلة الأمد في نظام روما الأساسي. ونود كذلك أن نؤكد من جديد التزامنا

وقحة وغير أخلاقية وغير إنسانية. فوفقا لمنطق خان الافتراضي، يجب ببساطة ترك الأطفال في مناطق النزاع المسلح في خط النار.

والجانب المالي لأنشطة المؤسسة، المغرمة جدا بالترويج لاستقلالها المزعوم، مسألة مختلفة تماما. إن الغرب الجمعي ليس الأقل إحرارا بشأن الإنفاق علنا على عمليات المحكمة الجنائية الدولية التي تهمه. وذلك يتم تحت ستار ما يسمى بالتبرعات الطوعية، التي تجاوز مبلغها منذ فترة طويلة الحدود المقبولة للتمويل من ذلك النوع وينطوي على خطر معادلة الميزانية العادية للمحكمة الجنائية الدولية. وترسل تلك البلدان الغربية نفسها أفرقة كاملة من المحققين والمدعين العامين الوطنيين الذين يجمعون المعلومات بدلا منها. لذلك أصبحت المحكمة الجنائية الدولية مجرد واجهة دولية تحل من ورائها الولايات المتحدة وتواجهها مشاكلهم السياسية. ولم ترق المحكمة الجنائية الدولية إلى مستوى التطلعات المثالية لمؤسسيها. فوظيفتها الوحيدة هي معارضة البلدان غير المرغوب فيها. ولم يندفع أحد هنا بمحاولة المحكمة الجنائية الدولية مؤخرا تصوير نفسها على أنها منظمة خيرية تحاول زيادة إمكانات الدول. لكن هذا مجرد جبن في مصيدة فئران. فينبغي ألا ننسى من الذي يسيطر على المحكمة الجنائية الدولية.

ولهذا السبب بدأت البلدان النامية تنتظر بجدية في الانسحاب من نظام روما الأساسي. وقد اتخذت روسيا ذلك القرار في وقت مبكر يعود إلى عام 2016. فسحبنا توقيعنا من النظام الأساسي وأعلننا أننا لن نكون طرفا فيه. ونحث البلدان الأخرى التي لا ترغب في تمويل هذا العمل المسرحي على أن تحذو حذونا. إننا نعلم حقيقة أنه لم تكن لدى العديد من الدول أوهام منذ فترة طويلة بشأن هذه الهيئة غير الشرعية والمسيسة. وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية، سلكت الولايات المتحدة طريقا لا يزال واضحا كالنهار. وكانت أول من أصدر إشعارا وديع رسمي بأنها لا تنوي أن تصبح طرفا في نظام روما الأساسي وأبرمت العديد من الاتفاقات بشأن عدم تسليم مواطنيها إلى المحكمة الجنائية الدولية.

كما نتذكر جيدا البيانات الأمريكية في مجلس الأمن بشأن مسألة المحكمة الجنائية الدولية قبل أن يعدل السيد خان عن أولوياته سيئة

وإعطاء الأولوية للحالات التي يحيلها مجلس الأمن. وتقدر البرازيل التقدم المحرز في التحقيقات وتحث المدعي العام على فض أختام مذكرات التوقيف القائمة توخيا للشفافية.

في الختام، تود البرازيل أن تجدد دعمها للجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام لضمان تحقيق العدالة والمساءلة، وفقا لمبدأ التكامل. ونأمل أن يؤدي وجود علاقة مثمرة بين مكتب المدعي العام والسلطات الليبية إلى تعزيز ثقافة العدالة والمساءلة.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): نشكر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وفريقه على عرض التقرير الخامس والعشرين عن الحالة في ليبيا. ونرحب أيضا بحضور ممثل ليبيا في هذه الجلسة.

أود أن أبدأ بالتأكيد مجددا على دعم إكوادور الكامل للمحكمة الجنائية الدولية، التي تشكل عنصرا أساسيا في مكافحة الإفلات من العقاب، وهي عنصر حاسم في إنفاذ القانون الدولي. وقد أسهمت الإجراءات التي اتخذها مكتب المدعي العام لمواصلة تنفيذ العناصر الأربعة لاستراتيجية العمل المُجددة بشأن الحالة في ليبيا في تحقيق العديد من الأهداف المحددة في القرار 1970 (2011). وقد انقضى أكثر من 12 عاما منذ أن أحال المجلس القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية. لذلك، من الضروري معالجة هذه المسألة بالنظر إلى أن مكافحة الإفلات من العقاب، كما قلت، عنصر أساسي في تحقيق السلام والمصالحة في ليبيا.

سأشير الآن إلى نقاط معينة في التقرير.

أولا، نتفق مع مكتب المدعي العام على أهمية الحفاظ على وجود مستمر في ليبيا يسمح بجمع الأدلة بصورة دؤوبة وتحسين الجداول الزمنية للتحقيق إلى المستوى الأمثل. ويساهم ذلك في العملية القضائية ويعمق التواصل مع الضحايا ومنظمات المجتمع المدني، وخاصة تلك التي تركز على النساء والفتيات. ونرحب أيضا بإمكانية إنشاء مكتب للمدعي العام في طرابلس.

القوي بالسلام والاستقرار في ليبيا. وتعيد البرازيل التأكيد على أهمية إنشاء محكمة دولية دائمة في مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي.

والتكامل هو أحد الأركان الأساسية لنظام روما الأساسي، حيث أن الواجب الأساسي للدول هو ممارسة ولايتها القضائية الجنائية على المسؤولين عن الجرائم الخطيرة. ولذلك، تشكر البرازيل مكتب المدعي العام على تعزيز التعاون مع السلطات الوطنية الليبية. ونعتقد أن إنشاء مكتب اتصال في طرابلس يمكن أن يعزز التعاون وأنشطة المكتب التكميلية.

وبالنسبة لمحكمة قائمة على معاهدة مثل المحكمة الجنائية الدولية، فإن التعاون بين الدول الأطراف أمر بالغ الأهمية لتمكين المحكمة من ممارسة وظائفها في ليبيا، بالنظر إلى أنه ليس لديها هيئة إنفاذ خاصة بها. وعلاوة على ذلك، فإن القرار 1970 (2011)، إذ يسلم بأن الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي ليست عليها التزامات بموجبه، يحث جميع الدول والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى على التعاون الكامل مع المحكمة والمدعي العام فيما يتعلق بالحالة في ليبيا. ونلاحظ مع التقدير التقدم المحرز في سياسة التعاون مع دول ثالثة، على النحو الوارد في التقرير، على أساس ذلك القرار، المتخذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي سياق جهودنا لتعزيز المساءلة عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي، ينبغي ألا نستشرد بالاستقطاب السياسي، بل بهدف تحقيق العدالة للضحايا. وفي ذلك السياق، ترحب البرازيل بالجهود المبذولة لتمكين الضحايا والشهود والمجتمعات المتضررة داخل ليبيا وخارجها على حد سواء. ونشجع المدعي العام على مواصلة العمل مع الضحايا وممثليهم. وتعتقد البرازيل أن المساءلة الجنائية الدولية قد تكون وسيلة لتقديم تعويضات، بما في ذلك التعويضات الجماعية. ونعتقد أيضا أن جميع ضحايا الجرائم الخطيرة يستحقون معاملة متساوية، بغض النظر عن الحالة قيد التحقيق.

وعلى الرغم من أنه لم يصدر أي حكم في الحالة الليبية حتى الآن، فإننا نرحب بالجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام لجمع الأدلة

ويسمح لنا استخدام التكنولوجيا، مثل أداة النسبية، بتحسين وتسريع عمليات جمع الأدلة. وبالمثل، من الضروري وجود خبراء متخصصين في التحقيق في القضايا. ولذلك، ندعو جميع المنظمات ومنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم هذا التعاون.

السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر المدعي العام خان على التقرير وعلى إحاطته الثاقبة في هذا الصباح. وأكرر دعم مالطة القوي لعمل المحكمة الجنائية الدولية ولجهود المدعي العام الدؤوبة في السعي إلى تحقيق العدالة لضحايا أفطع الجرائم في مختلف حالات النزاع. وأرحب أيضا بالمثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

يقوض الإفلات من العقاب الجهود الرامية إلى حل النزاعات ويديم دورات العنف. وإحالة مجلس الأمن للحالة الليبية إلى المحكمة الجنائية الدولية أمر بالغ الأهمية ليس للمساءلة عن الجرائم الدولية فحسب، ولكن أيضا للسلام والاستقرار على المدى الطويل في البلد. ويسعدنا التقدم المبلغ عنه والخطوات المجدية إلى الأمام في تنفيذ الاستراتيجية المُجددة المتعلقة بالحالة في ليبيا. وعلى وجه الخصوص، نود أن نُذكر التعجيل بجمع الأدلة، فضلا عن إصدار مذكرات توقيف متعددة.

ونشيد بتواصل مكتب المدعي العام المتزايد مع الضحايا وجمعيات الضحايا وممثلهم ومنظمات المجتمع المدني الأخرى ونشطاء حقوق الإنسان داخل ليبيا وخارجها، فضلا عن الاهتمام المولى للجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال والتي تؤثر عليهم. ونتفق مع دعوة المدعي العام إلى تقديم مساعدة نفسية وتأهيلية فعالة للضحايا، ونكرر التأكيد على أهمية ضمان أن تكون المساعدة مناسبة للعمر، ومحورها الناجين، ومراعية للمنظور الجنساني. وكما يبين التقرير النهائي للبعثة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ليبيا (A/HRC/52/83)، فإن حالة حقوق الإنسان في ليبيا تبعث على القلق العميق. وتشكل إضافة عدد من الخبراء إلى مكتب المدعي العام من ذوي الخبرة في التحقيق في الاتجار بالبشر والجرائم الجنسية والجنسانية خطوة في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، يلزم زيادة التركيز على ذلك لضمان عدم انتشار

ثانيا، نرحب بالتعاون المتزايد بين مكتب المدعي العام والسلطات الوطنية الليبية وفقا لمبدأ التكامل. وفي ذلك الصدد، نرحب باستعداد مكتب المدعي العام للمساعدة في بناء القدرات الوطنية في مسائل الطب الشرعي ونأمل أن يواصل القيام بذلك في الميدان القضائي أيضا. ويجب أن نتاح لمكتب المدعي العام إمكانية الوصول الكامل والأمن إلى جميع الوثائق ذات الصلة في جميع أنحاء الإقليم، فضلا عن الرد في حينه على طلباته المقدمة للحصول على معلومات من السلطات الوطنية التي نحثها على الوفاء بالتزامها بالتعاون، بما في ذلك في تنفيذ مذكرات التوقيف.

ثالثا، نحن قلقون بشأن مصير المهاجرين في ليبيا، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين يعانون من جميع أنواع العنف. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من تلك الحالة، خاصة بعد نتائج التقرير الأخير للبعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا الذي قدم أسبابا معقولة للاعتقاد بأن جرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت ضد الليبيين والمهاجرين. ونشدد أيضا على ضرورة تعميق التعاون الدولي بغية تفكيك الشبكات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية الضالعة في الاتجار بالبشر. ونحث مكتب المدعي العام والسلطات الليبية على مضاعفة جهودهما لتقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة.

رابعا، إن التعاون مع منظمات المجتمع المدني حاسم الأهمية. ولهذا، يرحب وفد بلدي بمبادرة تعزيز المبادئ التوجيهية للمجتمع المدني في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان. ونأمل ألا يؤدي التعاون الناتج عن هذا العمل إلى تعرض العاملين في ذلك الميدان للانتقام.

أخيرا، نلاحظ مع القلق أن أحد التحديات الرئيسية التي حددها المدعي العام في تقريره بشأن الوفاء بولايته هو قيود الميزانية التي يواجهها مكتبه. ولذلك، ندعو إلى تزويد المحكمة بالموارد اللازمة

المفيدة بشأن تقريره الخامس والعشرين عن الحالة في ليبيا، عملاً بالقرار 1970 (2011). وأرحب بحضور السيد طاهر السني، الممثل الدائم لليبيا، في هذه الجلسة.

عندما يتعلق الأمر بالمحاكمات العادلة والنزاهة التي نريد أن نراها تعقد في ليبيا، فإن البحث المادي عن الأدلة يكتسي أهمية خاصة. وهو نتاج عملية طويلة من المشاورات الجماعية التي تشارك فيها طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الذين يعملون على ضمان إقامة العدل بشكل كامل. وهذا النهج الشامل حاسم الأهمية لضمان إجراء دراسة شاملة للمسائل الرئيسية وتحديد هوية الجناة المزعومين. وفي هذا الصدد، فإن الإحاطة الإعلامية التي قدمها المدعي العام خان إلى المجلس من طرابلس في العام الماضي (انظر S/PV.9187) كانت بالغة الأهمية لتعزيز وتحسين استراتيجية التحقيق وعمليته. كما كان لها أثر إيجابي على سير التحقيقات وتعزيز التعاون.

نلاحظ باهتمام التقدم الكبير المحرز في إعادة تقييم استراتيجية التحقيق وتحليل الأدلة المتعلقة بالجرائم الخطيرة المزعومة المرتكبة في ليبيا في عام 2011، وكذلك الجرائم المتعلقة بالعمليات العسكرية في البلد بين عامي 2014 و 2020 والجرائم المرتكبة ضد المهاجرين. ويسرنا أن مكتب المدعي العام قد واصل السير في تنفيذ استراتيجيته الجديدة الرامية إلى تسريع أنشطة التحقيق وخطة العمل المتعلقة بالحالة في ليبيا. ويشمل ذلك التقدم، على وجه الخصوص، تعزيز التعاون في إطار مبدأ التكامل بين الفريق المشترك المعني بليبيا ومكتب المدعي العام، فضلاً عن التعاون الوثيق بين الدول الثالثة وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك قيام بعض الدول الأطراف بتوفير خبراء وطنيين يسرت مساعدتهم تقديم الأدلة، بما في ذلك في سياق الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين. وفي هذا الصدد، فإن بناء قدرات المحققين وإشراك الخبراء الناطقين باللغة العربية يعد من الأصول. وينبغي أن يكرس ذلك مبدأ سيادة القانون عن طريق إجراءات قضائية منتظمة ضد الأشخاص الذين يفترض أنهم ارتكبوا جرائم خطيرة.

علاوة على ذلك، نرحب بتنفيذ منصة لإدارة الأدلة باستخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، والتي ستسهم بشكل كبير في تحسين

الإفلات من العقاب على هذه الجرائم البشعة، بما فيها الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين.

وننوه بالمساعدة المستمرة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى مكتب المدعي العام، فضلاً عن التواصل بين المكتب والبعثة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ليبيا. إن التزامهم بتعزيز عمل بعضهم البعض لصالح العدالة والمساءلة، مع الاحترام الكامل لأمن وخصوصية وسرية مقدمي المعلومات، أمر جدير بالثناء. وجهود المكتب لتنسيق أنشطة التحقيق مع أطراف ثالثة ووكالات دولية أسفرت عن تحقيقات وملاحظات قضائية في ليبيا، وكذلك من قبل السلطات المحلية الأخرى التي يمكنها ممارسة الولاية القضائية ومن قبل المحكمة الجنائية الدولية. ونشجع تلك الجهود الاستباقية والخلقة، فضلاً عن العمل دعماً للتحقيقات المحلية.

لا يمكن التقليل من أهمية الزيارة الرسمية الأولى للمدعي العام إلى ليبيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 والتقدم المحرز منذ ذلك الحين. ونشيد بالسلطات الليبية على تيسيرها للزيارة وجهودها لمساعدة المكتب في عمله. وسيلزم المزيد من التعاون في البعثة العملياتية واللوجستية المقبلة، بما في ذلك إنشاء مكتب اتصال في طرابلس. ومن شأن ذلك أن يعزز المساءلة والتكامل ويقرب العدالة من الضحايا وعلاوة على ذلك، لا يزال الوصول إلى الوثائق ذات الصلة بتحقيقات المكتب والتعامل مع السلطات الفنية ذات الصلة، بما في ذلك السلطات المعنية بالأدلة الجنائية وتحليل مسرح الجريمة، من الأولويات.

ولا تزال الحالة في ليبيا تستدعي تركيز المجتمع الدولي ودعمه. فعلى الرغم من الهدوء الحالي، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء هشاشته. وهدفنا الجماعي هو ضمان سلام دائم ومستدام، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت هناك عدالة للضحايا والناجين من الجرائم الفظيعة. ويمكن لمكتب المدعي العام والمحكمة أن يعولا على دعم مالطة الثابت في جميع الجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطته الإعلامية

القرار 2570 (2021)، بهدف التوصل إلى حل سلمي ودائم للأزمة المستمرة في ليبيا.

السيد صن جيكيانغ (الصين) (تكلم بالصينية): استمعت باهتمام إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها المدعي العام كريم خان وأرحب بحضور السفير السني، الممثل الدائم لليبيا، في هذه الجلسة.

وقد أحاطت الصين علماً على نحو إيجابي بأن جميع الأطراف الليبية واصلت في الأشهر القليلة الماضية دفع العملية السياسية قدماً. وشكل مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة لجنة مشتركة 6+6، والتي عقدت اجتماعات مؤخراً. وأجرى الممثل الخاص للأمين العام باتيلي اتصالات مكثفة ومتعمقة مع جميع الأطراف في ليبيا. ونؤيد جميع الأطراف الليبية في مواصلة الحوار الذي يبني على الجهود السابقة لتهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات عامة في أقرب وقت ممكن.

إن التدخل الخارجي هو أحد الأسباب الرئيسية للأزمة التي طال أمدها في ليبيا. والالتزام بمبدأ الملكية والقيادة الليبية هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في البلد. ويجب على المجتمع الدولي تقديم الدعم البناء للاستقرار السياسي والمصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية في ليبيا وتجنب الآثار المعقدة للحلول المفروضة من الخارج على الحالة في ليبيا.

أخيراً، نؤكد مجدداً أن موقف الصين من الأنشطة ذات الصلة بالمحكمة الجنائية الدولية لم يتغير. ويحدونا الأمل في أن تواصل المحكمة الجنائية الدولية التزامها الصارم بمبدأ التكامل على النحو المنصوص عليه في نظام روما الأساسي، وأن تحترم تماماً السيادة القضائية والفتاوى المعقولة للبلدان المعنية، فضلاً عن تجنب التسييس والكيل بمكيالين في أعمالها.

السيد المزروعي (الإمارات العربية المتحدة): السيدة الرئيسة، نرحب بالمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد كريم خان، ونُحيط علماً بإحاطته. ولا يفوتنا كذلك الترحيب بالسفير طاهر السني في هذه الجلسة.

الجوانب الكمية والنوعية لقواعد البيانات. ونشجع السيد خان على مواصلة العمل عن كثب مع السلطات الليبية، مع تعزيز مشاركة الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والمجتمع المدني، الأمر الذي يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في نجاح تلك المهمة الواسعة والمعقدة. وفي هذا الصدد، فإن التركيز على الحوار مع الضحايا ورابطات الضحايا والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني أمر أساسي وينبغي تعزيزه. ومن الأهمية بمكان إعطاء الأولوية لنهج يعزز قول الحقيقة والعدالة والجبر، فضلاً عن ضمانات عدم التكرار.

وينبغي أن تظل مكافحة الإفلات من العقاب ضرورة حتمية للجميع، وهذا يتطلب الدعم المستمر من المجتمع الدولي بغية تجهيز المدعي العام ومكتبه تجهيزاً كاملاً في مهمتهما الحساسة مع الأطراف المعنية. ويدرك وفدي السياق الأمني المتقلب الذي تستخدم فيه استراتيجية التحقيق الجديدة للمدعي العام، ويقدر جهوده. والواقع أن الأزمة العسكرية السياسية التي استمرت في ليبيا لأكثر من عقد من الزمان لا تزال راسخة بعمق اليوم. والعنف المسلح أبعد ما يكون عن الاحتواء. وغني عن القول إنه في مثل هذا المناخ من الرعب والخوف، قد يشعر الضحايا والشهود بالتهديد، مما يجعل ممارسة العدالة أكثر تعقيداً وخطورة.

ولذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن تقديري للعمل الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التي يساعد وجودها في الميدان على تيسير عمل المدعي العام، بالإضافة إلى هدفها الرئيسي المتمثل في تهيئة الظروف لتسوية سياسية للأزمة الليبية. وفي هذا الصدد، نشجع الممثل الخاص للأمين العام، السيد عبد الله باتيلي، على مواصلة جهوده ونؤكد له دعمنا الكامل. ونرحب بالجهود التعاونية في سياق الشراكة الحاسمة بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المدعي العام.

وفي الختام، أود أن أشدد على الحاجة الملحة إلى تهيئة الظروف المؤاتية لضمان العدالة التصالحية للشعب الليبي. ويشمل ذلك إتمام العملية السياسية بنجاح، وفقاً لقرارات المجلس ذات الصلة، ولا سيما

ثالثاً، تتحمل الدول، ضمن إطار القانون الدولي، المسؤولية الأساسية في التصدي للجرائم المرتكبة على أراضيها وضمنان المساءلة عنها، وفقاً لولايتها القضائية، بما في ذلك الجرائم الفظيعة، و"الجرائم الخطيرة" و"مكافحة الإفلات من العقاب" و"السعي لتحقيق العدالة للضحايا".

ونشدد أيضاً على أن التقيد بمبدأ التكامل بموجب نظام رو ما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يتطلب احترام آراء الدولة المعنية ومواقفها ذات الصلة، ونؤكد مرة أخرى أن تحقيق المساءلة والعدالة الانتقالية من الاختصاصات السيادية للدول.

ختاماً، نؤكد على مساندة دولة الإمارات لجهود الأمم المتحدة في دعم ليبيا ونأمل بأن تتضافر المساعي لتحقيق تطلعات الشعب الليبي الشقيق.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة سويسرا.

تشكر سويسرا المدعي العام وفريقه على إحاطته الهامة وتقديمه التقرير الخامس والعشرين عن الحالة في ليبيا. أرحب أيضاً بحضور الممثل الدائم لليبيا.

"لا يمكن التسامح مع الإفلات من العقاب" تلك كانت عبارات كوفي عنان، الأمين العام آنذاك، عندما رحب بالمحكمة الجنائية الدولية. إن المساءلة في ليبيا ليست مفهوماً مجرداً بل إنها مطلب ثابت ومشروع عبر عنه الضحايا فضلاً عن أنها عنصر أساسي لنجاح عملية المصالحة. بصفتها رئيساً مشاركاً للفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التابع لعملية برلين كثيراً ما تتفاعل سويسرا مع الضحايا الذين يخبروننا مراراً وتكراراً بأنه لن يتسنى تحقيق السلام الدائم في ليبيا بدون تحقيق العدالة.

أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولاً، نشيد بمكتب المدعي العام على التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية العمل المتجددة لليبيا، ولا سيما التخصيص الفعال للموارد

في سياق مناقشة اليوم، أود أن أركز على ثلاث نقاط:

أولاً، فيما يتعلق بالجرائم التي تستهدف المهاجرين، نرى أن الخطوات التي تقوم بها المحكمة الجنائية الدولية، وخاصة تلك المتصلة بمواصلة التعاون الوطيد مع السلطات المحلية في ليبيا، بما في ذلك في إطار الفريق المشترك للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين تُعدّ خطوات مشجعة.

كما نُقدّر مواصلتهم تعزيز الاستراتيجية المتجددة لمكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بشأن الحالة في ليبيا، بما يشمل بناء الشراكات مع الجهات الفاعلة الوطنية. ونكرر موقفنا المتمثل بضرورة استمرار التعاون الاستباقي مع السلطات الليبية الوطنية، مع دعم جهودها المحلية في هذا الجانب. ونؤكد هنا أهمية مواصلة التعاون الدولي في مجال العمل على تفكيك شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وأن يشمل ذلك كلا من دول المصدر والمقصد والعبور، فهذا أمرٌ أساسي أفضى، وفقاً لتقرير المدعي العام، إلى القبض على رجل إريتري الجنسية، يعدّ مشتبهاً به رئيسياً في الجرائم ضد المهاجرين، وذلك خلال عملية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) تمت تحت قيادة الإمارات العربية المتحدة.

ثانياً، يُعدّ تحقيق المساءلة والعدالة الانتقالية من الاختصاصات السيادية للدول. ونرى أن الزيارة التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وكذلك الاجتماع مع الأطراف والسلطات في ليبيا من التطورات الهامة.

ونؤكد هنا أهمية استمرار التعاون مع السلطات الوطنية الليبية المعنية وتعزيز ذلك من خلال الأخذ بشواغلها واحتياجاتها ومواصلة اللقاءات والاتصالات ذات الصلة، إذ س يدعم ذلك الجهات الفاعلة المختصة لاتخاذ خطوات ملموسة على الصعيد الوطني، فضلاً عن أنه سيساهم في الجهود القائمة بناءً على مذكرة التفاهم الموقعة بين مكتب النائب العام الليبي ومكتب المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية حسب الولاية الممنوحة لها.

وأماكن أخرى. لكن لكي تضطلع المحكمة بولايتها على نحو فعال، يجب الحفاظ على استقلالها وحيادها، فضلاً عن توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لها. وتدعو سويسرا جميع الدول إلى دعم المحكمة.

بإحالة المسألة إلى المحكمة في قراره 1970 (2011) أثبت مجلس الأمن التزامه بمكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم وتحقيق العدالة للضحايا. وبالتالي فإن دعم المحكمة يُعدُّ مسؤوليتنا المشتركة. ويمكننا معاً كفالة تحقيق العدالة وبالتالي الإسهام في تحقيق السلام الدائم في ليبيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): السيدة الرئيسة، في البداية، أهنيكم على ترؤسكم مجلس الأمن لهذا الشهر. وأتمنى لكم ولغريكم النجاح في رئاستكم. وأود أيضاً أن أشكر السيد كريم خان على إحاطته اليوم وعلى تقريره الخامس والعشرين، الذي أحطنا علماً به.

في بياننا الذي أدلينا به في الجلسة السابقة بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.9187) رحبنا بزيارة السيد خان إلى ليبيا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، التي اعتبرناها تعزيزاً للتعاون بين السلطات الليبية والمحكمة الجنائية الدولية، خاصة وأن من شأن تقصي الحقائق والاستماع إلى شهادات الضحايا وأسهرهم أن يسهم في الكشف عن الحقيقة التي طال انتظارها. وفي هذا الصدد، نعيد التأكيد أن ليبيا ملتزمة بمحاسبة ومعاينة مقترفي الجرائم والانتهاكات التي نص عليها القانون الوطني عاجلاً أو آجلاً، ومهما كانت التحديات.

وعلى هذا الأساس، فإن تحقيق العدالة على الأراضي الليبية هو اختصاص سيادي وولاية قضائية وطنية، والقضاء الليبي ملتزم بضمان محاكمة عادلة ونزيهة لكل المطلوبين مهما طال الوقت لتحقيق ذلك. ونؤكد مجدداً أن تعاوننا مع المحكمة الجنائية الدولية، حسب الولاية الممنوحة لها، يأتي كدور مساعد ومكمل للقضاء الليبي، وليس بأي شكل من الأشكال بديلاً عنه. ويجب التذكير هنا بأن السلطات القضائية

إلى جانب استخدام التكنولوجيا المتقدمة في إدارة الأدلة، فضلاً عن الجهود المبذولة لتمكين الضحايا من الوصول إلى العدالة. ومن الضروري كفالة أمن الضحايا لكي يتمكنوا من الوصول إلى المحكمة دون عوائق، بما في ذلك داخل البلد.

كما أن للمجتمع المدني دوراً حاسماً يؤديه. ويساورنا القلق العميق إزاء التدابير القمعية المتزايدة المفروضة على المجتمع المدني في ليبيا. وبالتالي نلاحظ باهتمام تنظيم مكتب المدعي العام مائدة مستديرة بشأن موضوع القهر الجنسي.

ونرحب أيضاً بتفعيل العديد من البعثات الميدانية على الرغم من التحديات التي يفرضها المشهد السياسي المعقد والحالة الأمنية في ليبيا. لقد أدت تلك الجهود - فضلاً عن التعاون المعزز - إلى نتائج ملموسة. يدل على ذلك إصدار مذكرات توقيف مختومة جديدة في سياق التحقيقات الجارية في ليبيا.

ثانياً، إن التعاون عامل أساسي لحسن سير عمل المحكمة. عليه نشجع السلطات الليبية على مواصلة التعاون الكامل مع مكتب المدعي العام، وخاصة فيما يتعلق بالحصول على الوثائق اللازمة أو المتابعة السريعة لطلبات تقديم المساعدة القانونية. كما ندعم الجهود الرامية إلى فتح مكتب اتصال في ليبيا، وخاصة تعزيز الشراكة مع السلطات والناجين وعائلات الضحايا. نشيد كذلك بسياسة مكتب المدعي العام الاستباقية للتعاون مع الدول الثالثة التي أسهمت في إلقاء القبض على أحد المشتبه بهم في ارتكاب جرائم بحق المهاجرين. ونسلط الضوء على الدور الهام لدولة الإمارات العربية المتحدة وهولندا في هذا الاعتقال ونشجع جميع الدول على الاستفادة من مبدأ الولاية القضائية العالمية الذي يسمح بمحاكمة أخطر الجرائم الدولية. يأتي ذلك أيضاً في سياق التقرير الأخير للبعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، الذي يورد أسباباً معقولة للاعتقاد بارتكاب جرائم ضد الإنسانية بحق المهاجرين والأشخاص الموجودين في مراكز الاحتجاز.

ثالثاً، تظل مهمة المحكمة الجنائية الدولية - بوصفها المحكمة الجنائية الدولية الدائمة الوحيدة - أولوية لتحقيق العدالة في ليبيا

ليس وليد اللحظة وليس بمنأى عن التدخلات المباشرة وغير المباشرة من عديد الدول في العالم، هي مسؤولية عليكم وهناك مسؤولية أخلاقية منكم تجاه ما يحدث.

كما نحتاج الي تضافر جهود الجميع لمساعدتنا في مواجهة تجار البشر وشبكاتهم الدولية العابرة للحدود، بالقضاء على هذه الشبكات وقياداتها بشكل كامل وفرض العقوبات عليهم، سواء من دول المصدر أو العبور في أفريقيا أو دول المقصد في أوروبا بدون استثناء. وفي هذا الصدد، نؤكد أيضاً أن مكتب النائب العام الليبي استطاع بالفعل تحديد أسماء العديد من المتورطين الدوليين، ليس فقط الليبيين المتورطين، في شبكات الاتجار بالبشر. وما نحتاجه تعاون المحكمة الجنائية الدولية المعنية بملاحقة هؤلاء المجرمين كون هذه الشبكات بالأساس دولية وتقع ضمن ولاية المحكمة الجنائية.

إن تفعيل مسار المصالحة الوطنية الشاملة، والذي يبدأ بالعدالة الانتقالية، وإظهار الحقيقة والمصارحة وجبر الضرر، والحاجة إلى الاعتراف بمعاناة أهالي الضحايا والكشف عن مصير كل المفقودين منذ 2011 وحتى الآن، هو الحل الوحيد لاستعادة الثقة بمؤسسات الدولة من أجل تحقيق سلام دائم ينهي معاناة السنوات الماضية. ومن هنا، نؤكد من جديد ثقتنا في مؤسساتنا القضائية، وأن هذه المؤسسات قادرة على إرساء العدالة وإقامة دولة القانون رغم كل التحديات.

فجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم. لذا، ندعو المحكمة الجنائية الدولية إلى زيادة التنسيق مع مكتب النائب العام الليبي والإسراع بإظهار نتائج تحقيقاتها في كل القضايا التي تتولى متابعتها في ليبيا، والكشف عن المتورطين سواء كانوا أفراداً أو كيانات أو دولاً بأسرع ما يمكن، لأن الجميع يتابع ويتساءل: إلى متى ستظل سلسلة التحقيقات والزيارات، والتي استمرت لأعوام؟، وإلى متى ستظل بدون نتائج عملية وملموسة؟ ذكرتم، السيد خان أنه كان هناك أكثر من 20 مهمة و 500 دليل إدانة، نحن الآن نطلع على التقرير 25 للمحكمة الجنائية الدولية، ولكن الجميع يسأل: أين هي النتائج الفعلية ولماذا وصلنا إلى هذه الحالة؟ لذا، نحتاج إلى نتائج عملية وملموسة.

الليبية لم تخلق من العدم، فهي عريقة وأصيلة وقادرة، فأرجو التعامل معها على هذا الأساس، حتى ولو كانت الأوضاع الآن كما هي.

رغم مرور سنوات على الكشف عن المقابر الجماعية في ترهونة، إلا أن الكابوس لا زال قائماً حيث يستمر كشف الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين عن المزيد من المقابر ويستمر انتشار جثث جديدة مجهولة الهوية. ولا زالت عمليات البحث مستمرة، وأعتقد أن السيد خان وفريقه رأوا واستمعوا إلى بشاعة ما تم اقترافه من جرائم. وفي هذا الإطار، قام مكتب النائب العام الليبي بجهود حثيثة وتحقيقات مضمينة ودقيقة للكشف عن المتورطين، وتم بالفعل تحديد العديد من الأسماء وإصدار أوامر القبض عليهم، ولكن الكثير منهم لا زال هارباً سواء داخل ليبيا أو خارجها.

لذا، نطالب السيد خان وفريقه بالتعاون مع مكتب النائب العام والعمل معه لإصدار أوامر قبض ضد كل هؤلاء الذين تورطوا في هذه الجرائم، وكذلك من يدعمهم أو من يأويهم أو يرفض تسليمهم للعدالة. وهذا ينطبق على هذه الجريمة أو غيرها، منذ 2011 وحتى الآن. وقد عرض تقريركم في أكثر من مناسبة قائمة بهذه الجرائم التي اقترفت، والتي اعتبرت جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.

ورغم كل التحديات والظروف الصعبة، نؤكد حرص الدولة الليبية على حماية المهاجرين غير الشرعيين ضد أي انتهاكات قد يتعرضون لها، وأن السلطات الليبية تقوم بما في وسعها لحمايتهم والعمل على ترحيلهم الطوعي متى أمكن ذلك، وبالتعاون مع كل المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال.

ومن هنا، نعبر عن إدانتنا لأي أعمال إجرامية ضد المهاجرين أو غيرهم، والتي نعتبرها أعمالاً فردية غير ممنهجة يتحمل مسؤوليتها من يقتربها وحده. وفي هذا الإطار، فإننا نعيد التأكيد على أن هذه الظاهرة لا يمكن تحميل مسؤوليتها لليبيا فقط، فجميعنا يعلم الأوضاع الصعبة التي يمر بها بلدي. وبالتالي، فإننا نطالبكم بتحري الدقة في تقاريركم بالخصوص، وتوضيح الصورة كاملة وبموضوعية ومن دون تسييس. تذكروا أن وضع المهاجرين الذي وصل إليه الحال في بلدي

أن قضية العدالة الدولية هي قضية البشرية. والصندوق الاستثماري الجديد الذي نسعى إلى إنشائه على أساس التوزيع الجغرافي العادل هو صندوق هام لأن لدينا بلدانا تمر بمرحلة انتقالية اقتصادية. ونود الاستفادة من التنوع المتجسد هنا في المجلس والأمم المتحدة، ومن مختلف النظم القانونية والأشخاص من مختلف أنحاء العالم الذين يمكنهم إثراء العدالة الدولية بوجهات نظرهم حتى نتمكن من القيام بعمل أفضل وتضييق الفجوة. وهذه أيضا ملاحظة أردت أن أدلي بها.

أما ملاحظتي الرابعة فهي أنني لا أعتقد أن أي شخص في المجلس ساذجا بالدرجة التي تجعله يعتقد أن المحكمة الجنائية الدولية أو مكنتي وحدهما هما الترياق لكل داء. ولكن حقيقة الأمر هي أننا نقوم بدور مهم. إننا نحاول تحسين عملنا وزيادة تأثيرنا. وعندما كنت في ليبيا، عقدت اجتماعا جيدا جدا مع وزير الخارجية وكانت إحدى الملاحظات التي أدليت بها، فيما يتعلق بتقييم الوضع في ليبيا بأمانة - بالإضافة إلى العمل على خدمة العدالة الجنائية الدولية ومحاولة تقديم الدعم والمساعدة الفنية حتى يصبح النظام الليبي قويا قدر الإمكان وقائما بذاته - هي أنني أعتقد أن ثمة مجالا للحوار بين بلدان الجنوب للنظر في نظم العدالة الانتقالية بحيث يمكن للهيكلة القائم، ككل، أن يكون أكثر ملاءمة من أي وقت مضى لتحقيق السلام والمصالحة. ولكن في حالات كثيرة جدا، نرى أن تحقيق السلام والمصالحة دون مساءلة أمر مستحيل. فتحقيق المصالحة والسلام مع وجود شكل من أشكال العدالة الانتقالية الأوسع نطاقا يساعد في تحقيق نجاح أكبر.

وآخر ما يجب علي قوله هو أنني أول من يوافق على أن العدالة الدولية أبعد ما تكون عن الكمال. ففي نهاية المطاف، أنشئ مجلس الأمن نفسه - والأمم المتحدة - نتيجة لفشل عصبة الأمم والنظام الدولي في منع الحرب العالمية الثانية. لقد كان أملا ومناورة ووعدا بألا يتكرر مطلقا حدوث الأشياء التي رأيناها في غرف الغاز وفي أجزاء مختلفة من العالم خلال الحرب العالمية الثانية. ومن الصواب القول بأن التطبيق غير الكامل للقانون الدولي قد شوه وجه البشرية وأصابه إصابة بالغة. ولكن ذلك ينبغي ألا يشكل أي دفاع أو مبرر للدول الأعضاء أو المجتمع الدولي أو الجهات من غير الدول لإيذاء نفسها

ختاماً، علينا التذكير أن دعم استقرار ليبيا وإيجاد حل سياسي شامل وخروجها من الأزمة الراهنة، هو الحل الجذري والأمثل لإرساء العدالة والمحاسبة وبناء دولة القانون. ولا يمكن فصل الوضع السياسي والانقسام الحالي وانقسام المجتمع الدولي وانقسام هذا المجلس بشأن الوضع داخل بلدي، لا يمكن فصل ذلك، عما يحدث الآن من جرائم أو بشاعة ما نسمعه أحيانا مما تم مؤخرا. ولذلك، المسؤولية مشتركة. وتذكروا أن الليبيين سئموا من توجيه اللوم لنا وحدنا وكأن ليس هناك مسؤولية دولية أو مسؤولية أخلاقية بسبب عديد التدخلات المباشرة أو غير المباشرة في الوضع في بلدي منذ 2011 وحتى الآن.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمدعي العام خان للرد بإيجاز على التعليقات.

السيد خان (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لأقول بضع كلمات لممثلي المجلس.

الملاحظة الأولى، بطبيعة الحال، يجب أن تكون تكرار التعليقات التي أدلى بها الممثل الدائم لليبيا - وهي أن المكتب الذي أترأسه في المحكمة الجنائية الدولية يقوم على التكامل. لقد استمعنا اليوم إلى الكثير من الملاحظات بأن أساس نظام روما الأساسي ليس محاولة الاستيلاء على الولاية القضائية أو استحضار حجج قانونية ذكية. ويتعين العمل معا حتى يكون هناك مجال أقل للإفلات من العقاب ومجال أكبر للعدالة. ولا أريد أن يسيء أحد الفهم بالاعتقاد أن هذه العلاقة تنافسية. من الضروري أن يكون هناك المزيد من التعاون والتآزر، وأعتقد أن ذلك ينبغي فهمه جيدا.

والملاحظة الثانية هي أنه في ليبيا وفي حالات أخرى، فإن نهجي هو أن أوامر الاعتقال ينبغي أن تكون علنية. وسيتم الإعلان عنها إذا كانت هناك فرصة اعتقال فورية. وفيما يتعلق بملف الحالة في ليبيا، فقد تقدمنا بالفعل بطلب للإعلان عن الأوامر. ونأمل أن نعرف الأسماء بحلول موعد الإحاطة المقبلة، ولكن هذا قرار قانوني للقضاة. ولا يمكنني أن أتصرف بتهور في هذا الصدد.

والملاحظة الثالثة هي توضيح فيما يتعلق بالصندوق الاستثماري للضحايا والإعارات. وأحد الأمور التي أعتقد أنها هامة جدا هو توضيح

إن الصك القانوني الرئيسي في الإطار القانوني الدولي هو الميثاق. وفيما يتعلق ببعض المسائل، فإن الالتزام الأساسي على المجلس هو أن ينحي السياسة جانبا وأن يدرك أنه مثلما لن أبقى أنا هنا إلى الأبد، فإن الأفراد الجالسين حول هذه الطاولة لن يبقوا هنا أيضا إلى الأبد. وعندما نتحمل مسؤوليات أخرى، فهل نشعر بالفخر والشرف لأننا بذلنا قصارى جهدنا أم نشعر بأننا كنا مترفين ومنخرطين في مناقشات يهيمن عليها الاستقطاب فيما تصرخ البشرية طلبا للمساعدة؟ أشكركم، سيديتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لقول هذه الكلمات القليلة. إن هذا هو وقت الشراكة. إنه وقت وضع مصالح أضعف الفئات على رأس أولويات المجتمع الدولي ومحاولة القيام بأفضل مما نقوم به.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد خان على التفاصيل الإضافية التي قدمها.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة 11/55.

أو مواصلة تشويه أجزاء أخرى من جسم البشرية. فهل حقيقة وجود ندوب على وجعنا، وجه البشرية، تعني أنه مخول لنا أن نشيح ببصرنا فيما نسبب جروحا نادرة في خصرنا وأرجلنا؟

يجب أن نفعل ما في وسعنا معا من خلال بناء شراكات لأن ما هو على المحك، في نهاية المطاف، وقد قال ذلك العديد من أعضاء المجلس بفصاحة شديدة وبلاغة كبيرة جدا لا يمكنني أبدا أن أجاريها، ليس المحكمة الجنائية الدولية. وهناك دول هامة جدا وقوية ومؤثرة ولها تاريخ عظيم في دور المجلس، أحترمه كل الاحترام، ولكنها ليست دولا أطرافا في المحكمة. ولكن ميثاق الأمم المتحدة يُحمل المجلس مسؤولية ضمان عدم التصرف دون جدوى. إن ما نقوم به في ليبيا ليس نوعا من الهزل من جانب مدع عام. بل إن المدعي العام يتصرف بناء على إحالة من المجلس. وما ينبغي السؤال عنه حقا هو ما يفعله كل عضو في المجلس ليكون داعما للبشرية. فإذا ما نحينا السياسة جانبا - وهذه حقيقة واقعة - فما الذي نفعله لأهالي ترهونة؟ وما الذي نفعله لشعوب العالم التي تبحث عن مظهر للعدالة وعن مأوى؟ أعتقد أن ذلك سيقودنا إلى مناقشات بناءة بقدر أكبر بكثير حول الكيفية التي يمكننا بها جميعا أن نفعل ما هو أفضل. ويتعين علي أن أفعل ما هو أفضل، وكذلك المجلس.